مصر وتحديات المستقبل

٢٣- الأمن الغذائى وتحديات التنمية الزراعية

عبد القادر دياب*

عقدت دائرة الحوار بقاعة أ.د.أحمد حسنى بمعهد التخطيط القومى – مدينة نصر – القاهرة فى الحادى والعشرين من شهر شوال عام ١٤٢٩ هـ ، الموافق الحادى والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كلا من السادة:

١-أ.د.ابراهيم حسن حميده	استاذ غير متفرغ بمركز بحوث الصحراء
٢-أ.د. أحمد برانية	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٣-أ.د. حسن عبد الغفور	استاذ الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٤- أ.د. سعاد الديب	مدير برامج الصحة والسكان ق٢ ، رئيس الجمعية الاعلامية للتنمية وحماية المستهلك ، عضو مجلس ادارة جهاز حماية المستهلك
٥- أ.د. سعد الدمرداش	استاذ بمركز بحوث الصحراء
٦-أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد – ورئيس تحرير المجلة
٧-أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٨- عمر محمد الشوادفى	مدير المركز الوطنى لتخطيط استخدامات اراضى الدولة
٩- أ.د. محمد عباس	رئيس الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى – وزارة الزراعة
١٠- أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
١١-أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بالمعهد
١٢- أ.د. وحيد مجاهد	استاذ الاقتصاد الزراعى – جامعة عين شمس
١٣-أ.د. وديع فهيم منقريوس	رئيس بحوث سابق بمعهد بحوث ادارة المياه

* أ.د. عبد القادر دياب – مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات – معهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبدالفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ... صباح الخير جميعا.. بالنيابة عن هيئة التحرير وبالاصالة عن نفسى أرحب بحضراتكم وأشكركم على حضوركم دائرة الحوار الخاصة بالعدد القادم للمجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

إن دائرة الحوار تمثل جانب أو مكون هام من مكونات المجلة، وهى أسلوب أتبعناه منذ بداية صدور المجلة عن المعهد، وتقوم فكرتها على تنظيم دائرة حوار (أو ندوة كما يسميها البعض) حول موضوع معين، ثم ينتقى عدد من المهتمين بهذا الموضوع للحوار حول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

لقد بدأنا سلسلة دائرة الحوار التى أشتملت عليها المجلة طوال أحدي عشر سنة تقريباً تحت مظلة موضوع رئيسى وبعنوان " مصر وتحديات المستقبل" حيث تم أخراج ٢٢ عدد من المجلة حتى الآن تحت هذا الموضوع. واليوم ونحن بصدد الإعداد لإخراج العدد الثالث والعشرين من المجلة تم إختيار " قضية الأمن الغذائى وتحديات التنمية الزراعية " كموضوع لدائرة حوار هذا العدد. وهو إختيار- وكما أعتقد- جاء متوافقا مع إهتمام الدولة بهذا الموضوع أمام المخاطر التى عبرت عنها أزمة الغذاء الأخيرة، وأرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية والتى كان لها مردودها على السوق المحلية للغذاء في مصر. ولهذا نتوقع أن تسفر نتائج حواركم ومناقشاتكم عن مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تفيد واضعى السياسات ومتخذي القرار حول هذا الموضوع.

ويقوم منهج المجلة في تحديد وأختيار موضوع دائرة الحوار بإجراء مناقشة عامة داخل هيئة تحرير المجلة بطرح العديد من القضايا الهامة والمناقشة حولها ثم الإختيار من بينها أحد القضايا التى تشعر هيئة التحرير بأهميتها سواء من حيث الموضوع أو التوقيت، ثم تكليف أحد الزملاء بهيئة التحرير بإعداد ورقة موجزة حول هذا الموضوع لطرحها للمناقشة بين السادة المشاركين في دائرة الحوار.... وبالنسبة لدائرة الحوار الحالية فقد أعدت الورقة المتصلة بموضوعها ووزعت على حضراتكم... ولنبدأ النقاش يفضل عرض الورقة على حضراتكم أولاً من قبل الزميل معد الورقة، ويبدأ بعدها النقاش مباشرة.... والآن فليتفضل د. عبد القادر دياب بعرض الورقة.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم .... أولا قبل أن نبدأ أشكر كل الحاضرين على استجابتهم لدعوتنا والحضور معنا اليوم، وبالنسبة لموضوع الأمن الغذائى هى قضية معروفة وقد ركزنا في المقدمة على السبب في آثارة الموضوع خاصة وأنه قد واجهت السوق العالمية للغذاء فى العامين الآخيرين أزمة انخفاض المعروض من السلع الزراعية

لغرض الغذاء، وارتفاع أسعاره بمعدلات كبيرة غير مسبوقة، كان لها تأثيراتها السلبية الكبيرة على الدول المستوردة للغذاء، حيث ارتفاع تكلفة وارداتها من الغذاء، وفى المقابل ارتفاع العائد على الدول المنتجة له. بل أمتدت هذه الأزمة لتشمل امتناع بعض الدول عن تصدير ما يوجد لديها من فائض فى الغذاء إلى الدول المستوردة، وهو ما جعل من هذه الأزمة موضوعاً للحوار والمناقشات على مستوي الندوات والمؤتمرات الدولية، والعالمية. وعن الأسباب، والعوامل المسئولة عن هذه الأزمة، جاءت التفسيرات لتشير إلى التغيرات المناخية كأحد أسباب هذه الأزمة، حيث وجود الجفاف فى بعض الدول الرئيسية المنتجة للسلع الغذائية الضرورية، ومن ثم انخفاض المعروض من قبلها فى السوق العالمية للغذاء، إلى جانب وجود الجفاف فى بعض الدول الآخري المكتفية ذاتيا فى الاستهلاك من الغذاء، وتحولها إلى دول مستوردة له (وبما يعنى زيادة الطلب فى السوق العالمية). وهناك أيضاً من التفسيرات التى ترى فى استخدام المحاصيل الزراعية الغذائية في إنتاج الوقود الحيوى من قبل الدول المصدرة للغذاء، من أهم الأسباب المسئولة عن هذه الأزمة، كما أضيف إلى هذه الأسباب الارتفاعات الكبيرة فى أسعار البترول التى سجلتها السوق العالمية للبترول، والتى انعكست في ارتفاع تكلفة الإنتاج من الغذاء باعتباره يمثل مدخلاً رئيسياً بين المدخلات الزراعية، فضلاً عن تأثيراته فى ارتفاع تكلفة وأسعار مدخل الأسمدة الكيماوية الزراعية، كما امتدت آثار ارتفاع أسعار البترول لتشمل الارتفاع في تكلفة نقل الغذاء ما بين الدول المصدرة، والمستوردة. كما كان لتناقص المخزون العالمي من الغذاء تأثيره على نقص المعروض من الغذاء، وارتفاع أسعاره فى السوق العالمية. وتشير التوقعات إلى الاحتمالات الكبيرة لاستمرارية هذه الأزمة لسنوات طويلة قادمة .

ومع هذه التفسيرات ظهر تبادل الاتهامات فيما بين الأطراف الدولية المتعاملة في السوق العالمية للغذاء، عن من هو الطرف المسئول عن هذه الأزمة؟....حيث ترى الدول المستوردة للغذاء فى إنتاج الوقود الحيوى بالدول المصدرة، العامل الأول في وجود هذه الأزمة، بينما تري الدول المصدرة في تأثيرات الجفاف، العامل الأول المسئول عن هذه الأزمة، ومن ثم توجيه الاتهام إلى الطبيعة (أى التغيرات المناخية) فى دفاعها عن نفسها، وهنا قد تبدو الدول المستوردة للغذاء على أنها ضحية للطبيعة، وللدول المصدرة للغذاء، دون توجيه الاتهام إلى النفس، والشعور بالتقصير فى حق نفسها، بعدم تأمين مصادرها الغذائية من مواردها المحلية.

وتعد مصر من بين الدول المستوردة للغذاء والأكثر تضرراً من هذه الأزمة أمام ارتفاع نسبة اعتمادها على السوق العالمية، في توفير جانب كبير من احتياجاتها الغذائية، حيث تشير تقديرات الإنتاج، والاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى وجود عجز فى الإنتاج الوطنى من الغذاء يبلغ ما نسبته ٣٨٪، ٣٦٪، فى حالة كل من القمح، والأذرة على الترتيب، كما يبلغ هذا العجز نحو ٥١٪، ٩٧٪ فى حالة كل من الفول البلدى والعدس على الترتيب، ويصل إلى ما نسبته ٩٢٪ فى حالة زيوت الطعام (فى عام ٢٠٠٥)، وما نسبته ١٦٪،١٩٪، ١٦٪، ١٧٪، فى حالة كل من السكر، واللحوم الحمراء، والألبان ، والأسماك

على الترتيب[1] إن وجود هذا العجز الكبير نسبيا فى الإنتاج المحلى من الغذاء (واحتمالات زيادته مع التزايد السكانى المستمر، وما لم يصاحبه جهود كبيرة فى سبيل التوسع الوطني فى إنتاجه)، قد يهدد الأمن الغذائي المصرى مع وجود الأزمة العالمية فى الغذاء وبأبعادها المشار إليها من قبل.

لقد انعكست أزمة السوق العالمية للغذاء على مصر فى ارتفاع أسعار الغذاء بالسوق الوطنية بمعدلات كبيرة تفوق معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية للأفراد، مع وجود الإحتمالات لصعوبة تأمين توفير الاحتياجات منه من السوق العالمية فى حالة بعض من السلع الغذائية مما دفع السلطات الرسمية المسئولة لإتخاذ تدابير غير مألوفة لمواجهة تأثيرات هذه الأزمة، وانعكست فى النهاية على زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم الغذاء، وربما على حساب الموارد المخصصة للتنمية، وهو ما جعل من ضرورة التوجه نحو النهوض بالتنمية الزراعية، وتحديد أولويات الإنتاج من أهم القضايا التى تشغل اهتمام المجتمع، وواضعى السياسات الزراعية، وبغرض تحقيق الأمن الغذائى المصري.

إن تحقيق الأمن الغذائي المصري فى ضوء الأبعاد المختلفة لمشكلة الغذاء فى السوق العالمية، وخاصة فى ظل احتمالات صعوبة تدبير الاحتياجات من خلال هذه السوق، تفرض الحاجة إلى النظر فى مفهوم الأمن الغذائى. كما أن التوجه نحو النهوض بالتنمية الزراعية، وتحديد أولويات الإنتاج الزراعي يواجهان الكثير من التحديات، والمشاكل والمعوقات وفى مقدمتها محدودية الموارد المائية المتاحة للزراعة، وغيرها من المشاكل والمعوقات التى تفرض الكثير من التساؤلات حولها، بهدف التغلب عليها، والنهوض بالتنمية الزراعية، وذلك فضلاً عن بعض القضايا الأخري المتصلة بالأمن الغذائي.

ويمكن طرح محاور النقاش حول هذه التحديات، والمعوقات، والقضايا الآخري، والتساؤلات حولها فى المحاور التالية :

أولاً: الأمـــن الغـــذائى :

تسعى السياسات الحكومية، وبعيداً عن الحسابات الاقتصادية، إلى تحقيق الأمن الغذائى للمواطنين المحليين، ويصاغ مفهوم الأمن الغذائى فى حق الفرد، في الحصول على كمية الغذاء الكافية، والسليمة التى تلبى احتياجاته الغذائية، ليعيش حياة موفورة النشاط والصحة. كما يعنى هذا المفهوم على المستوي الوطنى، ضمان توفير الغذاء بكميات كافية، سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو الواردات، لتلبية الحاجات الاستهلاكية لجميع الأفراد، وتعد القوي الشرائية على المستوى الوطنى والأفراد، من العوامل المحددة للأمن الغذائى على المستوي الوطنى[2]. وفي

---

[1] وزارة الزراعة، نشرة المؤشرات الإحصائية الزراعية، القاهرة ، أعداد مختلفة.

[2] F.A.O, Papers on Selected issues relating to the WTO negotiations on agriculture, Rome,2002

إطار هذا المفهوم، فإن الأمن الغذائى قد لا يعنى بالضرورة الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء محلياً، بل توافر القدرة على شراء العجز فيه من الأسواق الخارجية، وفي هذا السياق أصبح القول بتوافر القدرة على الاعتماد على الذات في توفير الغذاء (سواء من الإنتاج الوطنى أو الاستيراد)، هو المرادف البديل للقول بالاكتفاء الذاتى في إنتاج الغذاء. وهنا يمكن طرح بعض التساؤلات.

(١) فى ضوء الأبعاد الحالية لمشكلة الغذاء بالسوق العالمية، فأى التعريفين يمكن الأخذ به؟

(٢) وإذا ما فرضت الظروف الحالية للزراعة المصرية (محدودية الموارد الزراعية)، حتمية الأخذ بمفهوم الاعتماد على الذات ، فهل من المطلوب من الزراعة المصرية المشاركة فى توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، ولتغطية العجز فى الإنتاج المحلى من الغذاء؟ ... أم يفضل أن يترك هذا الدور للقطاعات الآخري؟.

(٣) إذا كانت الزراعة المصرية بإمكانياتها المتاحة غير قادرة على توفير كامل الاحتياجات من السلع الغذائية ...فما هو ترتيب الأولويات للتوسع فى إنتاج هذه السلع؟ .

(٤) هل يمكن أن يركن على القطاع الخاص بمفرده فى تغطية العجز فى الإنتاج المحلى من الغذاء (أمام طبيعته الخاصة التى تسعى إلى الربح)؟.... وما هى الأطراف الآخرى المقترحة للمساندة فى ذلك؟...

(٥) هل تكفى سياسات الضمان الاجتماعي المنفذة حاليا لتمكين الفقراء ومحدودى الدخل من تأمين احتياجاتهم الغذائية الضرورية؟... وهل هناك من مقترحات فى هذا الشأن ؟....

(٦) هل يمكن الركون إلى السوق المصرية بمقوماتها الحالية فى توزيع الغذاء على المستهلكين بالأسعار والتوقيت والجودة المناسبة؟٠٠٠ وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى المقترحات فى هذا الشأن .

(٧) ماهو الدور المنتظر من المؤسسات الأهلية فى الرقابة على جودة الغذاء وتوزيعه على المستهلك بالأسعار والجودة المناسبة؟٠٠٠ وماهى الأدوات المقترحة لتفعيل دور هذه المؤسسات فى تحقيق الأمن الغذائى للمواطن؟

(٨) ما هو الدور المنتظر من المؤسسات الرسمية فى الرقابة على إنتاج وتوزيع السلع الغذائية من المنتج إلى المستهلك النهائى؟٠٠٠ وما هى آليات تفعيل هذا الدور؟

ثانياً: محدودية وتنمية الموارد المائية المتاحة وترشيد إستخداماتها :

أنتقلت مصر من مرحلة الوفرة المائية إلى مرحلة الندرة المائية مع التناقص المستمر فى نصيب الفرد من المياه، حيث وصل إلى ما يقرب من ٨٦٠م^3 فى عام ٢٠٠٢، مقابل ٢٦٠٤م^3 فى عام ١٩٤٧، ثم ١٧١٢م^3 فى عام ١٩٧٠، ثم ٩٢٦م^3 فى عام ١٩٩٦. ويأتى ذلك كنتيجة طبيعية لمحدودية الموارد المائية المتاحة مع النمو السكانى المستمر. وتقدر الموارد المائية المتاحة لمصر من مصادرها المختلفة خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنحو ٧٠ مليار م^3 تمثل مياه النيل (٥٥,٥ مليار م^3) نحو ٧٩,٣٪ منها بينما تشكل المياه الجوفية بالدلتا والوادى (٦,١ مليار م^3) نحو ٨,٧٪ ، وتدوير مياه الصرف الزراعى (٥,٧ مليار م^3) نحو ٨,١٪، كما تشكل مياه الأمطار والسيول (١,٢ مليار

م^3) مانسبته ١,٩٪ منها، وتدوير مياه الصرف الصحى (١,٢ مليار م^3) ١,٧٪، أما مياه تحلية مياه البحار (٠,٠٦ مليار م^3) فتمثل ما نسبته ٠,٠٠١٪ منها .

أما بالنسبة لاستخدامات المياه، فيقدر المستخدم منها لأغراض الزراعة خلال نفس العام بنحو ٥٩,٢ مليار م^3 (٨٤,٦٪)، بينما تقدر الاستخدامات لأغراض الشرب، والصناعة، والملاحة النهرية بنحو ٦,٥، ١,١٥، ٠,٢ مليار م^3 على الترتيب (٩,٣٪، ١,٦٪، ٠,٢٪)، كما يقدر الفاقد بالتبّخر من النيل والترع بنحو ٢,١ مليار م^3 (٢٪). ويقدر الفاقد فى مياه نهر النيل بشبكة النقل والتوزيع خلال رحلتها من أسوان إلى الحقول الزراعية خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ١٦,٤ مليار م^3، منها ٧,٥ مليار م^3 تمثل الفاقد ما بين الحقل وأفمام الترع، ونحو ١٠,٧ مليار م^3 فاقد ما بين أسوان، وأفمام الترع. وإذا كان الجانب الأكبر من هذا الفاقد يعد المصدر الأساسى لتغذية المياه الجوفية بالدلتا، والوادى، وأن المسحوب منها يقدر بنحو ٦,١ مليار م^3، فإن ذلك يشير إلى وجود فاقد صافى فى هذه المياه يبلغ نحو ١٠,٣ مليار م^3، ويستلزم البحث عن أسبابه، ووسائل تخفيضه .

إن ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل ، جعل من التوسع فى تدوير مياه الصرف الزراعى والصحى المصدر الأساسى لزيادة الموارد المائية لأغراض الزراعة. حيث ازدادت مياه الصرف الزراعى المستخدمة من نحو ٤,٤ مليار م^3 فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ٥,٧ مليار م^3 فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كما ازدادت مياه الصرف الصحى من نحو ٠,٦ مليار م^3 فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى نحو ١,٢ مليار م^3 .[1] إلا أن هذه المصادر بدورها قد أقتربت من حدودها العليا، وهو ما قد يعنى ثبات الموارد المائية المتاحة، وتناقص المعروض منها لأغراض الزراعة، أمام تزايد الحاجة إلى مياه الشرب مع التزايد السكاني، فضلاً عن التوسع الصناعى، وهو ما يمثل التحدى الأول أمام التوسع الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى المصرى. إن محدودية الموارد المائية، واستهداف تنميتها، وترشيد استخداماتها، يفرض الكثير من التساؤلات ومن بينها ما يمكن ذكره فيما يلى:

(١) يعد تحلية مياه البحار في عالمنا المعاصر من مصادر تنمية الموارد المائية بغرض الشرب والزراعة، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية اليومية من هذه المياه على المستوي العالمي نحو ١٣,٢ مليون م٣/يوميا (ما يعادل ٤,٨ مليار م٣ سنويا) في عام ١٩٩٠. وتنتج الدول العربية النسبة الأكبر منها بطاقة إنتاجية يومية تبلغ نحو ٨ مليون م٣ (وبما يعادل ٢,٩٢ مليارم٣ سنويا). ومع التسليم بارتفاع تكلفة توفير المياه عن طريق هذا المصدر، إلا أن

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الموارد المائية وترشيد إستخداماتها فى مصر ، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧ .

ندرة المياة والتناقص المستمر في نصيب الفرد منها، قد يفرض التوجه نحو هذا المصدر إن آجلاً أو عاجلاً، وهنا يمكن أن يطرح بعض التساؤلات منها:

(١/١) لماذا لا يتم إدخال صناعة تحلية مياه البحار في المدن المصرية على ساحلي البحر الأبيض، والأحمر(العريش/بورسعيد/دمياط/الإسكندرية/مرسي مطروح /السويس/الغردقة)، بحيث يصبح هذا المصدر، هو المصدر الرئيسي لتوفير مياه الشرب للسكان، والصناعة في هذه المدن؟ .... وإذا كانت تكلفة الإنتاج تمثل القيد على التوسع في هذه الصناعة، فأين هى برامج البحث العلمي التى يمكن أن تشارك في التخفيف من هذا القيد؟.

(٢/١) تشير نتائج البحوث والدراسات الدولية إلى وجود النباتات وبعض المحاصيل الملحية ذات المنافع الاقتصادية (إنتاج أعلاف/ بذور زيتية/ أخشاب) والتى يمكن زراعتها على مياه البحار، والمحيطات، فأين مصر من هذه الزراعات؟ ... وإذا ما وجدت مثل هذه النباتات والمحاصيل فإين يمكن توطينها على السواحل المصرية؟ ..... وهل يتوقع أن يكون لتواجد هذه الزراعات بالسواحل المصرية تأثيرات سلبية على المياه الجوفية؟ .... وكيف يمكن مواجهة مثل هذه التأثيرات إن وجدت؟.

(٣/١) يتواجد بعض المحاصيل التى تنمو على مياه البحار والمحيطات في بعض دول العالم.... فما هى هذه المحاصيل؟ .... وهل يمكن نقلها وتوطينها على السواحل المصرية؟.

(٢) تعد مياه الأمطار والسيول (خاصة على السواحل المصرية – البحر الأحمر، والأبيض، وسيناء) من مصادر تنمية الموارد المائية، ولهذا ترصد وزارة الري والموارد المائية الاستثمارات المالية لهذا الغرض سنويا.... وهنا يأتى بعض التساؤلات:

(١/٢) هل يتواجد لدى وزارة الرى والموارد المائية خريطة تفصيلية ترصد جميع المواقع الصالحة لاصطياد هذه المياه وتخزينها؟....

(٢/٢) وإذا ما وجدت هذه الخريطة فما هى الطاقة المحتملة لاصطياد المياه بهذه المواقع؟... وما هى أنماط الإنتاج التى يمكن أن تقام في مثل هذه المواقع؟.

(٣/٢) إذا كان يوجد حاليا بعض التجمعات السكانية الصغيرة والزراعات في بعض مواقع اصطياد مياه الأمطار والسيول، فما هي درجة الكفاءة في استغلال المياه المتاحة فى هذه المواقع؟.... وما هى احتمالات التوسع الزراعى بها، ونوعيات الإنتاج المتوقع؟

(٣) وإذا كانت المياه الجوفية خاصة بالصحارى المصرية، تعد من المصادر الآساسية لرى الزراعة في هذه المناطق، ومن ثم فإن الحفاظ على مستوى المخزون المائى منها، من خلال تنظيم السحب منها يعد مطلبا ضروريا لوجود مجتمعات زراعية مستقرة بها. ومع التسليم بوجود الضوابط الرسمية المنظّمة لذلك، إلا أن الواقع العملى يكشف عن الكثير من الممارسات، التى تؤدى إلى زيادة معدلات السحب من هذه المياه في بعض المواقع، وانخفاض منسوب المياه، بما يهدد استقرار الإنتاج الزراعي بها، وهنا تطرح التساؤلات.

(١/٣) هل هناك قصور في الضوابط الرسمية الموضوعة لهذا الغرض؟ ... وما هى أوجه هذا القصور؟.

(٢/٣) هل تمتد الضوابط الموضوعة لتشمل نظم الرى المستخدمة؟.... وهل تشمل أيضاً نوعية الزراعات القائمة على هذه المياه؟.

(٤) يعد تدوير مياه الصرف الزراعى من المصادر التى يعتمد عليها في تدبير موارد مائية إضافية، وإذا كان المستغل منها بلغ نحو ٥,٧ مليارم٣ في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ويقدر أن يصل إلى نحو ٩,٠ مليار م٣ في عام ٢٠١٧، وهو أقصى ما يمكن إستغلاله من هذا المصدر، والتى تقدر موارده المائية بنحو ١٢ مليارم٣، إلا أن أرتفاع نسبة الملوحة، ودرجة التلوث في الكثير من المصارف بسبب الصرف الصحي، والصناعي، ومصادر التلوث الآخرى، يحول دون الاستفادة من نحو ٣ مليارم٣ منها، وهنا تطرح التساؤلات :

(١/٤) ألم يحن الوقت لتطوير نظم وشبكات الصرف الصحى والصناعى والتوسع فيها، باعتبارها أحد مكونات منظومة متكاملة لتدبير موارد مائية إضافية؟ .... وما هى المقترحات في هذا الشأن.

(٢/٤) إذا كانت مصادر التلوث الآخرى (المخلفات والقاذورات) تشكل مصدراً من مصادر تلوث المياه (عذبة، وصرف)، فهل يعزى ذلك إلى غياب أو قصور الضوابط والإجراءات التى تمنع هذا التلوث، وما هى التصورات في هذا الشأن.

(٣/٤) ألا يمثل استخدام مياه الصرف (الزراعى، والصحى) مصدراً من مصادر تلوث التربة الزراعية، والإنتاج من المحاصيل الغذائية في المساحات التى تروى بها، بما يهدد الأمن الغذائى للفرد (غذاء صحى)، وإذا كان الأمر كذلك فما هى التصورات فى هذا الشأن.

(٥) يمثل الإقلال من الفاقد في الموارد المائية سواء في مرحلة النقل والتوزيع، أو في مرحلة الاستغلال، أحد روافد تدبير موارد مائية إضافية، وهو ما يطرح بعض التساؤلات:

(١/٥) إذا كان صافى الفاقد في الموارد المائية في مرحلة النقل والتوزيع ما بين أسوان والحقول الزراعية يبلغ نحو ١٠,٣ مليار م٣ (١٥٪ من المتاح)، أليس هناك من وسائل فنية للإقلال من هذا الفاقد؟ ... وما هى هذه الوسائل إن وجدت؟ ... وعلى من تقع مسئولية تنفيذها ؟

(٢/٥) ألا يمثل الفاقد في الإنتاج من محاصيل الحبوب والخضروات والفاكهة، مصدراً آخراً من مصادر الفاقد في المياه؟... وإذا كان هذا الفاقد يقدر في عام ٢٠٠٦ بنحو ١,٩ مليارم٣ عند الحقل، وبما يعادل ٢,٧ مليارم٣ عند أسوان، فما هى الوسائل والسياسات التى تعمل على الإقلال من هذا الفاقد؟

(٣/٥) هناك أيضا الفاقد في الاستهلاك المنزلى والصناعى من المياه : فما هي أسبابه؟.... وما هى الأدوات والسياسات المقترحة للإقلال منه...؟

(٤/٥) كما يثار القول أيضاً بوجود فاقد في الاستهلاك المزرعى من مياه الرى، فما هى تقديراته، وأسبابه؟.... وما هى الأدوات والسياسات المقترحة للإقلال منه ؟.... وفي هذا الشأن أيضاً يأتى بعض المقترحات بإستخدام نظم الرى بالرش والتنقيط بالأراضى القديمة بالدلتا والوادى، بغرض تخفيض استهلاك الزراعات القائمة من المياه، في نفس الوقت الذى يأتى فيه بعض الآراء المعارضة لهذه المقترحات .... فأى الآراء يمكن الأخذ بها؟....

(٦) لرفع كفاءة استغلال مياه الرى يأتى التوجه نحو تعديل التركيب المحصولي، بتخفيض المساحات المنزرعة بمحصول الأرز، وعدم التوسع في المساحات المنزرعة بمحصول القصب، باعتبارها من المحاصيل المستهلكة للمياه (٥٨٢٦م٣/ فدان للمحصول الأول، ٨٨٥٤م٣/ فدان للمحصول الثانى)، ومن ثم إمكانية توفير جانب من المياه المستغلة في زراعتها بغرض استصلاح وزراعة أراضى جديدة. وفي هذا الشأن يمكن طرح بعض التساؤلات.

(١/٦) لماذا لا يشمل هذا التوجه محاصيل آخرى، وهى إن كانت أقل استهلاكا للمياه عن المحصول الأول، والثانى، إلا أن معدلات استهلاكها من المياه تعد أعلى عن غيرها من محاصيل آخري، ومن أمثلتها محاصيل الفاكهة بالدلتا والوادي (٥٥٣٦م٣/فدان)، محصول البرسيم المستديم (٢٧٧٣م٣/فدان)، محاصيل الخضروات (٢٠٠٣م٣/ فدان شتوى، ٢٨٦١م٣/فدان صيفى)؟

(٢/٦) إذا كانت مؤشرات السوق تدفع المنتجين الزراعيين للتوسع في الزراعات المستهدف تخفيض المساحات المنزرعة بها، فما هى الأدوات والسياسات المقترحة لدفعهم إلى تخفيض المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل؟

ثالثاً: التوسع الزراعي بالصحارى والحاجة إلى بنية أساسية واستثمارات كبيرة :

مع تزايد الحاجة إلى زيادة المساحة الأرضية المنزرعة، وإستنزاف استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة بالدلتا والوادي، جاء الخروج إلى الصحارى المصرية كحتمية ضرورية، يقابلها غياب البنية الأساسية الزراعية مع ما يفرضه استصلاح الصحارى من أساليب زراعة وري متطورة، تستلزم استثمارات كبيرة. وتشير خطط التنمية إلى تحديد ما يقرب من ٣ مليون فدان يمكن استصلاحها وزراعتها فى هذه المناطق، على ضوء ما يمكن تدبيره من موارد مائية. ولقد بدأت خطط التنمية الدخول بشكل مكثف فى استصلاح وزراعة الصحارى من خلال مشروعات توشكى (جنوب الوادي)، وترعة السلام (شرق وغرب القناة) ، وبعض المشروعات الآخرى بالساحل الشمالى وسيوه، حيث أستهدفت الخطة الخمسية (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦) استكمال وتطوير البنية الأساسية لمساحة ١,١٠٢مليون فدان فى هذه المناطق، منها ما يقرب من ٥٤٢ ألف فدان فى جنوب مصر العليا والوادى الجديد، ٢٥٦ ألف فدان فى سيناء وشرق السويس، ١٥٣ ألف فدان في الساحل الشمالي وسيوه، ١٠١ ألف فدان فى شرق الدلتا، ٢٦ ألف فدان فى غرب الدلتا، ٢٣ ألف فدان في مصر الوسطى. ويتولى القطاع العام مسئولية تنفيذ ما يقرب من ٥٤,٧٪ من هذه الأعمال، كما يتولى القطاع الخاص مسئولية تنفيذ ٤٥,٣٪ منها.

أما بالنسبة لأعمال الاستصلاح والاستزراع الداخلى، فقد استهدفت نفس الخطة تنفيذ البنية الأساسية وأعمال الاستزراع فى مساحة ١,٠٦٦ مليون فدان، منها ما يقرب من ٥٧٧ ألف فدان في جنوب مصر العليا والوادى الجديد، ٢٢٩ ألف فدان في سيناء وشرق السويس، ١٦٨ ألف فدان فى الساحل الشمالى وسيوه، ١١ ألف فدان في شرق الدلتا، ٥٧ ألف فدان في غرب الدلتا، ٢٥ ألف فدان في مصر الوسطى. ويتولى القطاع العام تنفيذ ما يقرب من ١٦,٢٪ من هذه الأعمال، بينما يتولي القطاع الخاص تنفيذ ما نسبته ٨٣,٨٪ منها.

ولقد بلغت تقديرات الخطة للاستثمارات اللازمة لتنفيذ الأعمال المشار إليها نحو ٥٨,٩ مليار جنيه، مع توقع مشاركة الحكومة والقطاع العام بنسبة ٣٦,١٤٪ منها، ومشاركة القطاع الخاص بالنسبة المتبقية (٦٣,٩٪ منها)، إلا أن الإنفاق الفعلى من هذه الاستثمارات حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يقدر بما نسبته ٥٠٪ من إجمالى هذه الاستثمارات، وهو ما يعبر عن ضعف الأداء فى مجال الاستثمار في هذا النشاط. ومع ذلك فإن الأداء الحكومى والقطاع العام يبدو على مستوى أعلى عنه فى حالة القطاع الخاص، حيث بلغ الإنفاق الاستثمارى الحكومي ما نسبته ٥٩,٩٪ من المستهدف، بينما بلغ الإنفاق الاستثمارى للقطاع الخاص ما نسبته ٤٤,٣٪ من المستهدف.

ومع ذلك يظل الأداء العينى في نشاط الاستزراع عند معدلات أقل وبكثير، حيث لم تزد المساحات المستزرعة لدى بعض كبار المستثمرين عن بضعة آلاف من الأفدنة (قطاع عام)، وبضعة مئات من الأفدنة لدى غالبية كبار المستثمرين (قطاع خاص) في جنوب الوادى. وقد تبدو الإنجازات الفعلية في سيناء عند معدلات أعلى، إلا أنها مازالت عند مستويات أقل من المستهدف.

وبالنسبة لنمط استغلال الأراضى الجديدة، فتشير التجربة السابقة إلى سيادة الزراعة البستانية بها، حيث شغلت محاصيل الفاكهة ما يقرب من ٤١,٥٪ من جملة مساحة الأراضى المستزرعة بها خلال السنوات ٢٠٠٣ — ٢٠٠٥ ، كما شغلت المحاصيل المستديمة الآخرى نسبة بلغت نحو ٣,٢٪ منها، بينما شغلت المحاصيل الموسمية النسبة المتبقية (٥٥,٧٪) منها. وفى حالة المحاصيل الموسمية فشغلت مساحة الخضروات ما يقرب من ٥٩,٤٪، ١٢,١٪ من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية، فى كل من الموسم الشتوى، والصيفى على الترتيب. وهنا يثار بعض التساؤلات ومن بينها :

(١) ما هى الأسباب التى يمكن بها تفسير ضعف معدلات الأداء فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة؟ ... وماهى المقترحات لرفع معدلات الأداء فى هذا النشاط؟...

(٢) هل يتناسب نمط الإنتاج السائد بالأراضى الجديدة، مع هدف تحقيق الأمن الغذائى لمصر؟... وإذا لم يكن كذلك فما هى الأنماط المقترحة؟ .... وماهى السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق الأنماط المقترحة؟

(٣) مع التوجه نحو استخدام أساليب الرى بالرش والتنقيط فى زراعات الأراضى الصحراوية، بغرض تخفيض استهلاك هذه الزراعات من المياه،ومع اعتماد ما يقرب من ٦٦٪ من مساحة هذه الزراعات على مياه الأمطار، إلا أن النسبة الغالبة من المساحة المتبقية ما زالت تروى بنظام الغمر (٤٨٪) وهو ما يثير التساؤلات عن الأسباب المسئولة عن ذلك؟ .... وماهى المقترحات ليسود نظام الرى بالرش والتنقيط فى المساحات المروية من غير مصادر الأمطار؟..

رابعاً: تحسين الإنتاجية، وإدارة عملية التنمية الزراعية

لقد أصبح الأخذ بنظام السوق الحرة السمة المميزة للسياسة الزراعية المصرية، حيث تحرير الأسعار الزراعية (لمخرجات ومدخلات الإنتاج)، وحرية المنتج الزراعى فى تحديد قراره الإنتاجى. ومع سيادة المزارع القزمية والصغيرة، وضعف البنية الأساسية للسوق الزراعية وآلياتها، مع ما يستهدف من أهداف تنموية وتحقيق الأمن الغذائى يثور الكثير من التساؤلات ، والتى يمكن إجمالها فى بعض التساؤلات التالية :

(١) هل يمكن لآليات السوق الحرة فى ظل ضعف البنية الأساسية للسوق الزراعية أن تقوم بوظائفها على النحو المأمول نظرياً؟.... وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى المقترحات لتطوير هذه السوق ؟

(٢) هل تصلح آليات السوق الحرة بمفردها في توجيه الإنتاج الزراعي نحو المسارات التى تحقق أهداف التنمية، والأمن الغذائى الوطنى؟ .... وإذا كانت الإجابة بالنفى، فما هى المقترحات في هذا الشأن ؟

(٣) إذا كان نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الزراعة يشكو من ضعف الإستثمارات الموجّهة إليه (شأنه في ذلك القطاعات الآخري)، فما هى المقترحات لزيادة هذه الاستثمارات؟ .... وما هو الدور المنتظر من البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى المرحلة القادمة ؟ .... وما هى السياسات والأدوات المقترحة للقيام بهذا الدور؟.

(٤) هل يمكن لآليات السوق الحرة تأمين توفير احتياجات المنتج الزراعى من المدخلات الزراعية بالجودة والكمية المناسبة لزيادة الإنتاجية، وفي التوقيت المناسب؟..... وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى المقترحات في هذا الشأن؟

(٥) هل يمكن أن يؤدى تحرير السياسة الائتمانية في مجال الإستثمار الزراعي إلى تحقيق أهداف التنمية الزراعية ؟..... وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى المقترحات ؟

(٦) هل يمكن أن تساعد آليات السوق الحرة المزارع القزمية والصغيرة على المشاركة في عملية التنمية الزراعية دون دعّم؟.... وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى أشكال ومجالات الدعم المقترح؟

(٧) ما هى نوعية الخدمات العامة التى يمكن أن تقدم للمنتج الزراعى للنهوض بدوره فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي الوطنى؟.

(٨) ما هى السياسات والأدوات المقترحة لحماية المنتج الزراعي المحلى من الآثار السلبية للتعامل في الأسواق الدولية بغرض تحقيق أهداف التنمية والأمن الغذائى الوطنى؟ وما هى مجالات تنفيذ السياسات والأدوات المقترحة؟.

خامساً: التعاون الدولي والأقليمى بغرض التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى الوطنى:

لجأت مصر إلى تشجيع الإستثمار الأجنبى (السعودية، واليابان على سبيل المثال) والتعاون الدولي بغرض التخفيف من أعباء استثمارات التنمية الزراعية فى الداخل، كما لجأت آخيراً إلى التعاون الدولى، بغرض

المشاركة في الإنتاج الزراعى خارج الوطن، لتأمين الأمن الغذائى الوطنى، وهو ما يمكن أن يثير الكثير من التساؤلات من بينها.

(١) ما هى مجالات وأشكال الاستثمار الزراعى الأجنبى الى يمكن تشجيعها للاستثمار فى الداخل؟

(٢) وما هى الشروط والضمانات التى تفرض على المستثمر الأجنبى المشاركة فى أهداف التنمية الزراعية بالداخل وتحقيق الأمن الغذائى الوطنى ؟

(٣) هل لا تتضمن المشاركة المصرية فى الإنتاج الزراعي ببعض الدول الآخرى توجيه استثمارات مصرية إلى هذه الدول؟..... وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى أشكال هذه الاستثمارات؟

(٤) إذا كان التعاون مع الدول الآخرى يتضمن توجيه استثمارات مصرية إلى هذه الدول، فهل من الأفضل توجيه هذه الاستثمارات إلى الداخل أم الخارج؟

عبد الفتاح ناصف

شكراً د.عبد القادر ... لقد حدد د. عبد القادر الموضوعات الخاصة بالندوة في ٥ محاور يشتمل كل محور منها على تقديم بسيط ثم طرح مجموعة من التساؤلات للمناقشة والإجابة عليها من قبل حضراتكم، وهو التقليد المتبع في المجلة- حيث لا نريد أن يفرض علينا الكاتب آراءه ... وللكاتب بعد ذلك أن يدلى بأراءه داخل دائرة الحوار كعضو مشارك ... ويمكن للمشاركين الإجابة على هذه التساؤلات ليس بالضرورة أن تكون إجابات مستفيضة، ولكن إجابات كافية في حدود الوقت المتاح... والآن نبدأ المناقشات.

أولاً: الأمن الغذائى:

وحيد مجاهد

بسم الله الرحمن الرحيم.. بداية نشكر الأخوة في المعهد على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة وتواجدنا مع هذه المجموعة الكريمة.

وبالنسبة لموضوع " دائرة الحوار" فهو موضوع ذو أهمية كبيرة... وهذا توقيته في ضوء ظروفنا المحلية، والظروف العالمية... فالموضوع – في الحقيقة – لم يترك شأن من شئون التنمية الزراعية أو الزراعية إلا وتطرق إليه... وسأبدأ كلمتى بالحديث عن الأمن الغذائى..... وهو يرتبط بالموارد، والتوسع الأفقى، كما يرتبط بالسياسات المتعلقة بتحسين الإنتاجية، والتعاون الدولي، فكلها موضوعات مترابطة في الحقيقة ..... وسأتحدث حول بعض الأمور مع مداخلات بسيطة حول هذه الموضوعات بصفة عامة.....

لقد بدأ الدكتور عبد القادر- مشكوراً - بمفهوم الأمن الغذائى ... الحقيقة أن أزمة الغذاء الحالية ليست هى الأزمة الأولي. فنحن مررنا بأزمة الغذاء في منتصف السبعينات بعد حرب أكتوبر وإرتفاع أسعار النفط حيث مررنا بأزمة مشابهة سميت - آنذاك - بأزمة الغذاء..... ومعظم الدول النامية ومن بينها مصر أعلنت سياسة الإكتفاء الذاتى في هذا الحين، إلا أنها لم تتعامل كلها بهذه السياسة لأنها لم تكن تتناسب مع معطياتها ومواردها... واليوم نحن وغيرنا نهرول وراء المصطلحات.. الفاو عملت لنا مصطلح الأمن الغذائى بمفهومه الجديد وبعناصر أربع وهى: الإتاحة، والقدرة على الحصول على الغذاء، ومحاولة الإستقرار، والمخزونات والأمان... وأيضاً لم يتحقق هذا الأمر، على أساس أن هناك حرية تجارة ..... وأنا أتصور أنه من ناحية المفهوم أو المصطلح يجب أن يكون لكل دولة مفهومها الخاص حسب معطياتها وظروفها، وسياستها الخاصة حول قضية الأمن الغذائى، حتى يمكنها أن تحقق شيئاً في هذا الإطار.... لأن المنظمات الدولية تبتدع لنا كل حقبة من الزمن مصطلحات تهرول وراءها الدول النامية دون وعى..... وأعتقد إننا في مصر يجب أن يكون مفهومنا للأمن الغذائى هو تطبيق السياسات التى تحقق تعبئة الموارد المحلية بأقصى قدر ممكن لتحقيق إكتفاء ذاتى من المقومات المحلية خاصة من السلع الرئيسية وهى الحبوب، والزيوت، والمنتجات السكرية وهى السلع الشعبية التى تستهلكها الطبقات الوسطى والفقيرة، وفيما عدا ذلك يترك للتجارة الدولية..... وهذا طبعاً في إطار مقوماتنا المحلية حتى لا يقال " إكتفاء ذاتى من القمح " فالفنيين أنفسهم وعلى رأسهم الدكتور عبد السلام جمعة يقرون ذلك... لأن قدرتنا- وحسب المساحة المنزرعة ونظام الإنتاج- لا تمكننا من ذلك. فإذا ما زيدت المساحة لمحصول معين نقصت مساحة محصول آخر.... وهذا يؤكد على أهمية المفهوم والمصطلح وأهمية أن يكون لكل دولة مفهومها الخاص وبشكل ديناميكى... حيث تعدل كل حقبة من الزمن مفهومها وسياساتها حول الأمن الغذائى حسب الظروف القائمة.

أحمد برانيـة

بسم الله الرحمن الرحيم ..... أوجه الشكر أولاً على إتاحة الفرصة لى لأتحدث عن قطاع منتج للغذاء دائماً ما نتناوله بشكل هامشى رغم أهميته كمصدر للغذاء يأتى من مصادر ذاتية وهو قطاع الإنتاج السمكى. وسوف أبدأ من مقولتين ذكرت بالورقة المقدمة للمناقشة..... الأولي منها الأزمة الغذائية والمالية التى تسود العالم اليوم وتأثيرها على الأمن الغذائي في مصر، ... والثانية: قضية ندرة المياه في مصر إلى مستوى الفقر المائى مما يستدعي إتباع سياسات تهدف إلى تعظيم العائد من وحدة المياه.

يمكن القول بأن قطاع الإنتاج السمكي المحلى يستطيع أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الإكتفاء الذاتى من الأسماك، وهى كما نعلم مصدر غذاء بروتينى أساسى، وله ميزة نسبية بالمقارنة بمصادر إنتاج الغذاء البروتينى الأخري، وهى اللحوم، والدواجن. حيث قدرت معدلات نمو الإنتاج السمكى المحلى خلال الخمس سنوات الأخيرة بنحو ٦-٨٪ سنوياً. كما قدر الإنتاج من الأسماك في عام ٢٠٠٧ بأكثر من مليون طن، وهو ما ساعد على زيادة متوسط نصيب الفرد من الأسماك المنتجة محليا ليصبح ١٣,٤كجم في نفس العام. وأنه طبقا لمعدلات نمو الإنتاج يمكن الوصول بنصيب الفرد منها إلى ١٥كجم في السنة من مواردنا الذاتية دون الإعتماد على الخارج.

ممدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم ..... مما لاشك فيه أن تسعير المنتج الزراعي له دور كبير في توزيع الأراضى الزراعية بين المحاصيل المختلفة. ومن هنا فإن ترك الأسعار الزراعية لتحدد وفقا للأسعار العالمية قد يخلق مشاكل كبيرة مع وجود التقلبات السعرية في السوق العالمية. ومن هنا يأتى التساؤل: لماذا لاتحدد أسعار المحاصيل محليا وبصرف النظر عن الأسعار العالمية؟ ... فيجب أن تكون لنا رؤيتنا الخاصة الواضحة حول توزيع مواردنا الزراعية بين إنتاج المحاصيل الزراعية، ووفقا لما تفرضه ظروفنا المحلية، وليست التقلبات السعرية في السوق العالمية.... وفي تحديدنا لأسعار المحاصيل الزراعية محليا يجب أن يكون هناك تنسيق واضح ما بين المصلحة العامة والخاصة، بهدف تحقيق الأمن الغذائى من ناحية وتحقيق عائد مناسب للمزارع من ناحية أخرى..... وهذا يقتضى قيام المؤسسات المعنية أو مؤسسات محايدة بدراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية ثم يحدد سعر المحصول بما يسمح بتحقيق عائد مناسب للمزارع على أن يلتزم المزارع بهذا السعر، دون النظر إلى الأسعار العالمية.

محمود عبد الحـى

بسم الله الرحمن الرحيم ..... إن الأزمة في الغذاء .. أصبحت واضحة للعيان- بأنها تخضع لشروط السوق العالمي وتقلباته.... ففي العام الماضى تحملت الموازنة العامة للدولة في مصر حوالي ٧-٨ مليار جنيه كفروق لدعم الغذاء بسبب إرتفاع سعر القمح عالميا، وهذا يكشف عن تكلفة الفرص التى ضيعت لزيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح وتقليل إعتمادنا على إستيراده من الخارج..... وهذا يؤكد على ما ذكره د. ممدوح الشرقاوي حول ضرورة أن يكون هناك سياسة وطنية تستفيد من سياسات الآخرين ومن تجاربهم وأفكارهم، ولكنها تعكس الفكر المحلى.

وهنا أيضاً، وفي ضوء ما يثار عن إنخفاض العائد على الإستثمار الزراعي- بالقياس إلى العائد في القطاعات الأخري- وأرتفاع أسعار المستهلك من السلع الغذائية- ولما لذلك من إرتباط كبير بالأمن الغذائى- أود أن أشير إلى ضرورة دراسة حلقات تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية من باب المزرعة إلى المستهلك، حيث هناك فروقات كبيرة ما بين السعر عند باب المزرعة، والسعر في سوق الجملة، وسعر المستهلك، وهو ما يكشف عن وجود خلل ما في هذه الحلقات وما بينها.... ففى حلقة الإنتاج يبدو المزارع على أنه يحصل على سعر أقل وبكثير من سعر المستهلك، على حين يحقق تاجر الجملة أرباح بنسب كبيرة، كما يحقق تاجر التجزئة أرباح كبيرة أيضاً... فكأن الإستثمار الزراعي يمكن أن يكون عائده مجزياً للمزارع، كما يمكن تخفيض أسعار المستهلك إذا أحسنا تنظيم العلاقة بين الحلقات الثلاث بعد الدراسة الجيدة للخلل المتواجد في هذه الحلقات.

وكذلك أيضاً هناك جانب آخر يتصل بالأمن الغذائى الا وهو نمط الغذاء نفسه أو العادات الإستهلاكية، فالإستهلاك الفردي من القمح مثلاً يقترب من ضعف متوسط الإستهلاكى الفردي منه على المستوى العالمي لذلك نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نمط الغذاء نفسه في مصر بحيث تخفف الضغط على القمح.... وهنا أيضاً ما هى البدائل لتخفيف هذا الضغط؟ .... في الدول التى بها تجارب فعلية وحقيقية في إقتصاد السوق نجد أن التنظيمات النقابية والمدنية في الدول الرأسمالية هى التى تنظم السوق وليست الحكومة. فنقابة المخابز مثلاً تسأل ما هى تكلفة إنتاج رغيف الخبز، وتقرر بأن لا يزيد السعر عن كذا. في فرنسا التى عشت بها ٨ سنوات أرتفع سعر " الباجت " الذي نعتبره هنا " رغيف " من ٩٠ سيتم إلى ١,٠٥فرنك في ٨ سنوات، والكل كسبان، والكل مبسوط... ونحن مازلنا نبحث هل يكون الدعم نقدي أم عينى؟.... فلماذا لا يوزع الدعم على المستحقين من الناس، وأجعل للخبز سعر واحد في السوق. لقد وصل جملة دعم رغيف العيش ٢٠مليار جنيه.... وفي تقرير التنمية البشرية في عام ١٩٩٦- كما أتذكر — كنا نتكلم عن الإنفاق الإجتماعي وأثبتت الدراسة أن ٦٦٪ من دعم الخبز يذهب هباءاً ولا يستفيد المستهلكين أو الفقراء إلا بنسبة ٣٤٪ من قيمة الدعم.

أما قضية الإكتفاء الذاتى من القمح فليس من الضروري أن نصل إلى درجة ١٠٠٪ في الإكتفاء الذاتى منه، إذا كانت مواردنا الزراعية لا تسمح بذلك- ولكن يجب أن تكون لدي أكبر نسبة ممكنة ٧٥-٨٠٪ أيا كانت التكلفة لأن هذه سلعة إستراتيجية... فإذا أنقطعت خطوط المواصلات بسبب حرب أو نقص الإنتاج العالمي بسبب آفات أو الظروف المناخية أو غيرها يحدث لدينا مشكلة وقد تصل إلى حد المجاعة- وقانا الله شرها- فهذه سلعة إستراتيجية، وحسابات التكلفة الإقتصادية هنا لابد أن يكون فيها بعد إجتماعى، وبعد أمنى.

لقد أنخفضت أسعار السلع الغذائية عالميا نتيجة للأزمة المالية، ولكنها لا تنخفض في مصر وقد لا أري سبيلاً لفرض هذا الإنخفاض في مصر مع جشع المنتجين والتجار، ولذلك أقترح إنشاء صندوق لموازنة أسعار المستهلك. فأردب القمح– مثلاً – وصل سعره في السوق العالمية إلى ٥٠٠ دولار تقريباً ثم أنخفض إلى ٢٤٠ دولار ... معنى ذلك أن كل من يتعامل في سلسلة تداول القمح حتى يصل إلى منتج من الخبز، أزدادت أرباحهم... وفي مثل هذه الحالة يمكن للحكومة أن تفرض عليهم ضريبة تصاعدية وتوضع في صندوق موازنة الأسعار... وعندما يزيد سعر القمح (إلى ٥٠٠ دولار مثلاً) لا أجعل ذلك يؤثر على سعر المستهلك، بل أدفع الفرق من صندوق موازنة الأسعار. أعتقد أن هذه آلية مهمة ومفيدة جداً... وعلى جانب آخر يجب دراسة هيكل تكاليف صناعة الخبز لتحديد هامش الربح والذي قد يصل إلى أكثر من ٥٠٪ مع أرتفاع الأسعار، والعمل على تخفيض هذا الهامش للسيطرة على إرتفاع أسعار الخبز.

سعد الدمرداش

بسم الله الرحمن الرحيم ..... بالنسبة للمحاصيل ذات الأولية فإنني أري أن القمح يأتي في المركز الأول بإعتباره سلعة إستراتيجية ويجب أن ينتج منه أقصى ما يمكن لتأمين أحتياجات المواطنين وتحقيق الإستقرار الإجتماعي.. أما الأرز فيكفي إنتاج ما نستهلكه منه، لأن ما أصدره من الأرز ما هو إلا تصدير للمياه– وهو كما تعلم من المحاصيل المستهلكة للمياه حتى مع الأصناف قصيرة المكث في الأرض الزراعية– ونأتي لموضوع السكر.. فلابد من تحديد مساحة قصب السكر قدر الإمكان وبما يكفي لتشغيل المصانع القائمة على تصنيعه حالياً... ويكفي التوسع في زراعة بنجر السكر لأنه بديل جيد أقل إستهلاكا للمياه، ويغطيني إلى جانب السكر الأعلاف بدلاً من شراءها بتكاليف عاليه تؤدي إلى رفع أسعار اللحوم..... ويمكن أن أقلل من مساحة المحاصيل الترفيهية حيث أقلل المساحة المنزرعة بالفاكهة بغرض التوسع في زراعة المحاصيل الضرورية.

محمود عبد الحى

أود أن أشير إلى نقطة وهى عنصر الأمان في الغذاء... فمياه الصرف الضارة تستخدم في زراعة الخضروات، والفاكهة.... فماذا عن صحة الناس وخاصة الأطفال.

ممدوح الشرقاوى

إن القول بالإعتماد على آليات السوق الحرة في تحديد أسعار الغذاء وتوزيعه ليس بالأمر اليسير ولا يمكن الركون إليه بشكل مطلق في الوقت الحاضر. فالسوق الحرة لها قواعد أو شروط لكى تعمل بكفاءة، ومن بين هذه

الشروط- وعلى سبيل المثال- توافر المعلومات الخاصة بالسوق للمتعاملين فيه وغيرها من الشروط. وكل هذه الشروط لا تتوافر في السوق المصري بالدرجة الكافية، ومازالت في حاجة إلى جهد كبير لتطويرها.... وللدلالة على ذلك عندما أرتفعت الأسعار العالمية، أرتفعت الأسعار بالسوق المحلية..... وعندما أنخفضت الأسعار العالمية لم تنخفض أسعارنا بالسوق المحلية... ويمكن أن أضيف إلى ذلك أن العمل بآليات السوق الحرة يحتاج إلى ضوابط ورقابة الدولة وتدخلها إذا لزم الأمر... فالدول الأوروبية التى كانت ترفض التأميم أو الحديث عن تدخل الدولة، حينما واجهت مشكلة حقيقية تدخلت وضربت بعرض الحائط كل الكلام الذي أخترعته وصدرته إلى العالم.

لابد أن يكون لدينا وضوح رؤية، وإستراتيجية للمستقبل.... كان لدينا جمعيات تعاونية إستهلاكية قمنا ببيعها... والآن نريد أن نوفر ونؤمن إحتياجات غالبية الشعب من الغذاء من خلال هذه الجمعيات التعاونية فبدأنا نتحدث مرة أخري عن إقامة جمعيات تعاونية إستهلاكية في عديد من المناطق، وبتكلفة تصل إلى ١٠ أضعاف ما كانت موجودة عليه.... ليس هذا فقط ... هناك عمر أفندي والذي له عشرات الفروع، وكان يمكن أن يؤخذ- وعلى سبيل المثال- الدور الأول لبيع السلع الغذائية، والدور الثانى لكذا، والثالث لكذا... لكن لم تكن لدينا رؤية واضحة لما نريده.... فإذا ما عرفنا ما نريده بوضوح نستطيع حل مشكلتنا.

أسمحو لى العودة إلى ما ذكره د.محمود عن تسعير المنتج الزراعي... عندما ذهبت للشراء من الأماكن الراقية وجدت كيلو الفلفل الأحمر، والأصفر يباع بسعر ٥-٦ جنيه، وذهبت إلى سوق الخضار وجدت تاجر القطاعى يبيعه بسعر ٣ جنيه، وإذا ذهبت إلى تاجر الجملة تأخذه في سلة شبكية بسعر ١,٥ جنيه... فهل يعقل أن السعر يزداد من ١,٥ جنيه حتى ٦ جنيهات علماً بأن من يبيع بسعر ١,٥جنيه كسبان أيضاً.... وهنا يمكن أن نتساءل ما هو السعر الذي يبيع به الفلاح؟. فتدخل الدولة في هذه القضية أمر واجب حيث أنها مشكلة تمس غالبية أفراد المجتمع.... ولقد ذكر د.محمود عن الدور الذي يمكن أن تقوم به النقابات في هذا المجال... وفي إعتقادي أن النقابات لا تستطيع حل هذه المشاكل، فالنقابات مثقلة بمشاكلها ولا تستطيع متابعة الرقابة على الأسعار.... أين جهاز حماية المستهلك الحالى ودوره في مواجهة هذه المشكلة؟ ... إن تدخل الدولة ومساهمتها في حل هذه المشكلة يعد ضرورياً، خاصة أنها مشكلة تمس نسبة كبيرة من الفقراء بالمجتمع.... ولذلك أقترح أن تتوسع الدولة في إقامة الجمعيات التعاونية الإستهلاكية على أن تساهم بجزء من رأسمال هذه الجمعيات وتطرح الباقى للجمهور في صورة أسهم. وشكراً.

سعاد الديب

في البداية أشكر حضراتكم جميعاً، وأشكر هيئة تحرير المجلة على الدعوة الكريمة وحضور اللقاء معكم وقد شرفت حقيقة بوجودي وسماع العرض من د. عبد القادر والزملاء الذين قاموا بالتعقيب قبلي. وأنا سأعلق على التساؤل عن دور الجمعيات الأهلية في الأمن الغذائى للمواطن... أنا يشرفنى أن أكون رئيسة الجمعية الإعلامية للتنمية وحماية المستهلك وعضو مجلس إدارة جهاز حماية المستهلك.

بدأنا العمل في مجال حماية المستهلك من ١٢سنة من أيام د. جويلى فهو الذي شجع على إنشاء جمعيات أهلية في هذا المجال... وطبعاً واجهنا صعوبات كبيرة في بداية إنشاء هذه الجمعيات. والنقطة التى أثيرت عن دور الجمعيات الأهلية في الأمن الغذائى..... أود أن أشير إلى موضوع تصدير الأرز على سبيل المثال عن دور هذه الجمعيات... كانت هذه الجمعيات من أوائل المطالبين بوقف تصدير الأرز- مع وجود المشكلة العالمية الأخيرة في الغذاء- فقلنا أن الفلبين والهند منعت تصدير الأرز، وبالتالى نحن في مصر، المستهلك المصري له الأولوية في الحصول على الأرز بأسعار مناسبة على أساس أنه يمثل وجبة أساسية له، وخصوصاً مع إرتفاع أسعار القمح،... والحقيقة بعد الضغوط والحديث بصوت عالى أخذوا قرار بعدم تصدير الأرز لفترة ٦ شهور حتى يظهر الإنتاج في الموسم الجديد، وتكون هناك زيادة في المعروض المحلى، ولا تكون هناك حاجة لوقف التصدير.. لكن المشكلة الرئيسية في مصر أنه لدينا سوقا إحتكارية وليست تنافسية.... فلدينا مجموعة من المستوردين والمنتجين في معظم الأحيان يكونوا محتكرين للسوق. فهم على علم بحجم الطلب، وحجم العرض، وبالتالى يتحكمون في السلعة سواء من حيث الكمية المعروضة أو سعر البيع فلا تنزل الأسعار كما سبق القول بذلك... إننا دائما مرتبطون بالبورصات العالمية للغذاء في حالة الزيادة، حيث يقولون الأسعار العالمية أرتفعت، وفي حالة إنخفاض الأسعار العالمية لا تنخفض الأسعار في السوق المحلية.... وعندما حاولنا مناقشة هذه النقطة بالذات، قالوا لنا نحن منتجاتنا مخزونة في المخازن، وعندما يتم بيعها سنخفض الأسعار.

الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك هو متابعة الأسعار. فقد قامت بأكثر من دراسة عن الأسعار في السوق قبل رمضان، وخلال شهر رمضان... وكذا وراء عدم بيع المجمعات الإستهلاكية حيث أنها تعمل نوع من التوازن في الأسعار خاصة للطبقات الفقيرة في مصر، ولذلك كان هناك إعادة نظر والرجوع في قرار ببيع المجمعات الإستهلاكية للقطاع الخاص، وبدأ العمل على تطوير هذه الجمعيات الإستهلاكية، وتم رصد ٦٥مليون جنيه لتطويرها، وتلاحظ ذلك في شركة الأهرام، وشركة مجمعات النيل، وحتى الخاصة بالجملة في الأسكندرية، والقاهرة حيث تشاهد ذلك بشكل واضح وكبير.

الجانب المهم أن هذه الجمعيات الأهلية ضعيفة في مواردها... فليس هناك إمكانيات بشرية تديرها بشكل جيد... كما أن الدولة لا تدعمها بإعتبارها جمعيات أهلية ممكن أن تقوم بهذا الدور، وذلك بمعنى أنها ألغت دورها في الرقابة وقالت أن الجمعيات الأهلية تمثل الرقابة الشعبية على الأسواق... لكنها لم تمكنها من القيام بالرقابة الشعبية، حيث ليس لهذه الجمعيات حق " الضبطية القضائية " وليس لديها موارد كافية.

جهاز حماية المستهلك يتكون من ممثلين لجمعيات حماية المستهلك، ويتكون من ١٥ عضواً من القطاع الخاص، ومن الحكومة، حيث يمثل ممثلى الحكومة ثلثى عدد الأعضاء، والثلث الأخير من القطاع الأهلى... وأستطيع القول بأن الدولة كانت وراء صدور القانون رقم " ٦٧ " لسنة ٢٠٠٦ وهو قانون حماية المستهلك. وبالرغم من سعينا لسنوات من أجل صدور هذا القانون، فإنه لا يمكن القول بأنه لا يحقق الحماية أو يحقق الهدف الذي صدر من أجله إلا بعد أن نري نتائج تطبيقه، لأن التطبيق مهم جداً حتى نعرف هل حقق التطبيق الهدف من هذا القانون أم لا ؟ دعونا ننتظر التطبيق، وشكراً.

عبد القادر دياب

يمكننى أن أستخلص من حديث من سبقونى- مشكورين- أن أولويات التوسع في الإنتاج من السلع الغذائية- وفي ضوء إمكانياتنا الزراعية- تتمثل في الإنتاج من القمح، والأذرة، والمحاصيل الزيتية، والسكرية – خاصة البنجر-. وهنا أتساءل لماذا لا يضاف إلى هذه الأولويات أيضاً مجموعة المحاصيل البقولية (خاصة الفول البلدي والعدس) بإعتبارها بديلاً رخيص السعر للبروتينات الحيوانية مرتفعة الثمن أمام الفئات الفقيرة من المجتمع؟..... كما يمكننى أن أستخلص أيضاً من الحوارات السابقة عدم فاعلية السوق المصرية في توزيع السلع الغذائية على المستهلكين بأسعار مناسبة أمام ضعف الشروط اللازمة لعمل آليات هذه السوق بكفاءة، ووجود الإحتكارات بها..... وبمناسبة الحديث عن وجود الإحتكارات بسوق السلع الغذائية يمكننى أن أتساءل: هل يعقل أو من المنطقى أن يقال بوجود الإحتكار من قبل منتجى السلع الزراعية الغذائية في وجود ما يزيد عن ثلاثة مليون منتج زراعى لهذه السلع أغلبهم من صغار الزراع الذين ينتظرون ظهور الإنتاج لبيعه بغرض مواجهة نفقات المعيشة، ونفقات زراعاتهم في الموسم التالي؟ ... لا أعتقد ذلك... إن الإحتكار موجود من قبل كبار الوسطاء في السوق، ومستوردين السلع الغذائية. فمن الطبيعى أن ينحصر إستيراد أي سلعة غذائية في عدد قليل من المستوردين، ومن ثم توافر ظروف الإحتكار... ومن المؤشرات الدالة على ذلك المقولة السابق ذكرها من قبل المتحدثين- بعد أرتفاع الأسعار مع الأزمة العالمية ثم إنخفاضها- بأن الأسعار ستنخفض بعد تخلص المستورين من

المخزون لديهم بالمخازن والسابق شراءه بالأسعار المرتفعة.... إن هذه المقولة ومن قبل المستوردين هى في حد ذاتها دليل على وجود الإحتكار. ومن المؤشرات الأخري الدالة على ذلك ما نشاهده في واقع الحال في سوق السلع الغذائية من إرتفاع أسعارها محلياً مع أول إشارة عن أرتفاع الأسعار العالمية ودون إنتظار إلى حين التخلص من المخزون منها والمشتري من قبل بأسعار رخيصة.

ومع وجود الإحتكار من قبل المستوردين في سوق السلع الغذائية، وإذا كان الحديث السابق للزملاء في دائرة الحوار قد حدد أولويات التوسع في الإنتاج من المحاصيل الزراعية- بغرض الأمن الغذائى- في محاصيل الحبوب، والمحاصيل الزيتية والسكرية، وأضيف إليها المحاصيل البقولية، وأيضاً إذا كانت الدولة ممثلة في هيئة السلع التموينية هى المستورد الرئيسى للقمح بغرض تأمين الأحتياجات من رغيف العيش، فإن التساؤل التالي يمكن أن يطرح نفسه.... لماذا لا تضم زيوت الطعام والسكر، والبقوليات من فول بلدي وعدس إلى قائمة الواردات للهيئة العامة للسلع التموينية؟

إن إستيراد العجز في الإنتاج الوطنى من الحبوب، وزيوت الطعام، والسكر، والبقوليات عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية يمكن أن يجنب المستهلك أثر الإحتكارات من قبل المستوردين، وأرتفاع أسعار السلع الغذائية... وإذا كان علينا أن نسلم بأرتفاع أسعار الواردات من هذه السلع مع أرتفاع أسعارها بالسوق العالمية حتى مع إستيرادها عن طريق هيئة السلع التموينية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة الحاجة إلى زيادة الدعم الموجه إلى هذه السلع، بل يجب أن يقترن ذلك بالأخذ بفكرة إنشاء صندوق لموازنة أسعار المستهلك بالسوق المحلية، كما أشار إليها د.محمود من قبل، ولكن في حالة إستيراد هذه المجموعة من السلع عن طريق هيئة السلع التموينية يتم تحديد سعر السلعة منها عند مستوي متوسط ما بين السعر الأدنى، والسعر الأعلى للتقلبات السعرية في السوق العالمية- وبالتالي التقلبات السعرية في الواردات منها- حيث يمكن الأستفادة من الفروقات بين السعر المحدد، والسعر الأدنى في أوقات أنخفاض الأسعار العالمية، وإيداعها في صندوق موازنة الأسعار لتمويل الفروقات بين السعر المحدد، والسعر الأعلى في أوقات إرتفاع الأسعار العالمية، وبذلك يمكن الوصول إلى درجة من الأستقرار في أسعار المستهلك من هذه المجموعة من السلع الضرورية، ودون أن يشعر المستهلك بأرتفاع أسعارها ودون زيادة في الدعم الموجه إلى هذه السلع.

وأنتقل إلى نقطة أخري وهى الرقابة على إنتاج، وتوزيع السلع الغذائية على المستهلكين بالأسواق، سواء من قبل المؤسسات الرسمية أو المؤسسات الأهلية، فالبنسبة للمؤسسات الرسمية فلا يمكن الإدعاء بغياب رقابتها للأسواق حيث كثيراً ما تنشر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية عن ضبط الكثير من السلع الغذائية غير الصالحة

للإستهلاك إما بسبب إنتهاء فترة الصلاحية، أو لكونها سلعا فاسدة أو لأنها مغشوشة... ولكن ما يمكن قوله هو زيادة تفعيل دور هذه المؤسسات في الرقابة على الأسواق.... ولكن تظل هناك قضية أخري تتصل بإنتاج الغذاء وقبل تداوله في الأسواق... وهى قضية تلوث الغذاء بالمواد الكيماوية الضارة بالصحة في مرحلة الإنتاج... وهى قضية- وكما أعتقد- من مسئوليات المؤسسات الرسمية ممثلة وبدرجة أساسية في وزارة الزراعة ومؤسساتها التابعة لها... حيث روجت خطط وبرامج التنمية الزراعية في العقود الماضية إلى تطبيق التكنولوجيا الكيماوية والمتضمنة لإستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية بغرض زيادة الإنتاجية الزراعية، وكانت إستجابة قطاع المنتجين الزراعيين لهذه التكنولوجيا كبيرة، حيث التوسع في إستخدام هذه المواد الكيماوية وبمعدلات كبيرة تفوق حدود الأمان في تلوث المحاصيل الغذائية بها.... حيث أشتمل التوسع في إستخدام هذه المواد الكيماوية وبمعدلات كبيرة تفوق حدود الأمان في تلوث المحاصيل الغذائية بها... حيث أشتمل التوسع في إستخدام هذه المواد الكيماوية على إستخدام المبيدات الكيماوية في أزالة الحشائش من الزراعات كبديل للعمل اليدوي أو الميكانيكى الذي كان يستخدم في إزالتها، والآن أسمحو لى أن أطرح بعض المقترحات للحد من هذه المشكلة وهى: (١) قد يقال وقف إستخدام المبيدات الحشرية، ومبيدات الآفات الزراعيةأمراً متعذر تحقيقه بدون أضرار كبيرة للإنتاجية والأنتاج الزراعي... ومع ذلك يمكن إقتراح وقف أو منع إستخدام مبيدات الحشائش على الأقل بغرض تخفيض مستوي التأثيرات الكلية الضارة لإستخدام المبيدات الزراعية. ويمكن وقف أو منع إستخدام مبيدات الحشائش إما بوقف تداولها في الأسواق- عن طريق وقف إستيرادها وإنتاجها محليا- أو بفرض ضريبة مرتفعة عليها بغرض رفع أسعارها وتكلفة إستخدامها مما يجعل الفلاح يقارن بين تكلفة إستخدام هذه المبيدات، وتكلفة إستخدام العمل اليدوي أو الميكانيكى في إزالة الحشائش، والعزوف عن إستخدام مبيدات الحشائش،

(٢) أما المقترح الثانى- وهو مقترح طويل الأجل نسبيا- فيمكن إيجازه في التوجه نحو إستخدام تكنولوجيا الزراعة العضوية، والتى تعتمد بدرجة أكثر على إستخدام الأسمدة العضوية في تسميد المحاصيل الزراعية، وعلى الأساليب الحيوية في مقاومة الحشرات والآفات الزراعية، وهى تكنولوجيا قد تبدو لنا أنها بسيطة، إلا أنها في حاجة إلى البحوث والتجارب العلمية إلى جانب الإرشاد والتدريب... حيث هناك من الأساليب للإستفادة من المخلفات الحيوانية والنباتية كأسمدة عضوية، كما أن هناك من الأساليب لتربية وإكثار الحشرات والآفات الزراعية النافعة لمقاومة الحشرات والآفات الزراعية الضارة... وهنا وكما روجت خطط وبرامج التنمية الزراعية لإستخدام التكنولوجيا الكيماوية في الزراعة، يمكن لها الترويج لإستخدام تكنولوجيا الزراعة العضوية من خلال البحوث والتجارب العلمية وتدريب وإرشاد المزارعين على تنفيذها. أما بالنسبة لما ذكر من

قبل فى حديث الزملاء عن إستخدام مياه الصرف الملوثة في زراعات الخضر والفاكهة فأعتقد أنه ليس هناك من سبيل سوي إزالة مثل هذه الزراعات عن طريق الإدارات الزراعية المسئولة بالقري والمراكز.

ونقطة أخري حول ما ذكره بعض الزملاء من وجود تفاوتات كبيرة فيما بين أسعار المنتج، والجملة، والتجزئة بأسواق السلع الغذائية، فهى تبدو لى أكثر وضوحاً في سوق الخضروات، والفاكهة وأتصور أنه بالإمكان التقليل من هذه التفاوتات بما يفيد كل من المنتج والمستهلك إذا ما أعيد تنظيم هذه الأسواق، وتطوير نظم تعبئة وتغليف هذه المنتجات. فوجود تجار التجزئة لهذه المنتجات بشكل مبعثر بالشوارع وعلى النواصى لا يسمح بتجمعهم بأعداد كبيرة في مكان ما ومن ثم وجود المشترين بأعداد أكبر في نفس المكان وهو الأمر الذي يمكن معه المنافسة والوصول بالأسعار إلى حدودها المعقولة مع تحقيق ربح مناسب للتاجر، والمستهلك... ومن ثم يأتى مقترح تجميع تجارة هذه المنتجات في موقع واحد محدد على مستوي كل حي أو مركز، مع منعها بالشوارع وعلى النواصى– ويرتبط بذلك أيضاً مقترحاً آخر لتطوير مواد التعبئة والتغليف (كبديل للأقفاص، وعربات اليد) حيث يقترح تعبئة وتغليف هذه المنتجات في عبوات مناسبة لنوعية المنتج، مع تصنيف عبوات الصنف إلى فئات مختلفة ومميزة تضم كل منها رتبة معينة من هذا المنتج والتى تحدد طبقا لمواصفات الجودة (وليكن رتبة أولي، وثانية، وثالثة) وعدد وحدات المنتج في كل كيلو جرام, وبذلك يسهل على المستهلك التعرف على الرتبة التى يرغب في شراءها والسعر الذي يناسبه، كما تسهل عمليات المنافسة، وعملية الرقابة على الأسواق.

ويبقى عندي نقطتين أخيرتين أود الإشارة إليها بإيجاز.... لقد أوصى الزملاء المتحدثين بضرورة التوسع فى الجمعيات الإستهلاكية... وفي هذا الخصوص يمكن لى أن أقترح إنشاء هذه التعاونيات بالعدد والمستوي المناسب لكل حى أو مركز ثم يدعي سكان الحي أو المركز للمساهمة في رأس مال الجمعية أو الجمعيات المتواجدة في نفس الحي أو المركز على أن توضع النظم المحاسبية الملائمة لتحديد الأرباح السنوية لهذه التعاونيات، وتوزيع الأرباح على المساهمين.... وأعتقد أن ذلك يعد أداة لتحفيز سكان الحي للمساهمة في هذه التعاونيات، والإقبال على الشراء منها بإعتبارهم مالكي هذه التعاونيات وهم المستفيدين من أرباحها.... أما النقطة الأخيرة فهى تتصل بما ذكرته د. سعاد الديب عن قلة موارد الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك.... وهنا يمكن أن أقترح قيام هذه الجمعيات بفتح حساب مصرفى في أحد البنوك ودعوة الجمهور لتقديم تبرعات لدعم هذه الجمعيات وإيداعها في هذا الحساب، حيث أتوقع أن تكون هناك إستجابة كبيرة أمام شعور الجمهور بان هذه الجمعيات تعمل لحمايته ولصالحه.

عبد الفتاح ناصف

أود أن أذكر أن الورقة المقدمة لحضراتكم تشتمل على الكثير من التساؤلات تحت قضايا بعناوين مختلفة، إلا أنها في حقيقتها مرتبطة إرتباطاً كبيراً بقضية الأمن الغذائى.... فتحقيق الأمن الغذائي يرتكز أساساً على القدرة على مواجهة تحديات التنمية الزراعية ونتائجها ... ولذلك أخشى أن يمر الوقت دون أن تستكمل التعقيبات على التساؤلات المطروحة عن تحديات التنمية الزراعية.

ثانياً: محدودية وتنمية الموارد المائية المتاحة وترشيد إستخداماتها:

وحيد مجاهد

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بنتائج التنمية الزراعية، كما أن الحديث عن إمكانات التنمية الزراعية ونتائجها المتوقعة يتضمن بالتبعية الحديث عن المحددات الموردية للتنمية. وتأتى الموارد المائية في مقدمة هذه المحددات. وفي مصر يمكن القول أن قضية الإهدار المائى تسبق في أهميتها قضية الندرة في الموارد المائية. وربما يكون صادماً للبعض التقديرات التى تشير إليها بعض الدراسات عن الفاقد في المياه في شبكات النقل والتوزيع، وما يمكن تدبيره من موارد مائية مع تحسين كفاءة نظم الري الحقلى. وفي هذا الإطار هناك إمكانات غير قليلة لتوفير كميات كبيرة من الفاقد من المياه. وهناك توجهات في وزارة الزراعة نحو الإرتفاع بكفاءة الري الحقلى لتوفير ما يقرب من ٢٥٪ من مياه الري المستخدمة من خلال تطوير نظم الري الحقلى. ومن بين هذه التوجهات ما يجري من ترتيبات مع البنك الدولي لتطوير نظم الري الحقلى في أراضى الوادي والدلتا في مساحة تقرب من ٥ مليون فدان وفق برنامج زمنى معين.

وإلى جانب تطوير نظم الري هناك وسائل وإجراءات متعددة الجوانب لرفع كفاءة إستخدام الموارد المائية في الزراعة منها تطوير أصناف أو سلالات المحاصيل النباتية، ونشر زراعة الأصناف الأعلى إنتاجية والأقصر عمراً منها وبخاصة محصول الأرز. كما أن هناك إهتمام بمنع التوسع في زراعات الأرز بما لايتعدي المصرح به من مساحات محددة في مناطق محددة. فالصورة الحالية تعكس قدراً بالغاً من الهدر الناجم عن الزراعات المخالفة من الأرز بمساحات كبيرة وفي مناطق غير ملائمة- حيث أنه يزرع في بعض الأراضى المستصلحة الرملية، وأحياناً على المياه الجوفية، وهو الأمر الذي لا يجب معه الحديث عن ندرة الموارد المائية قبل الحديث عن عشوائية إستخدام هذه الموارد وتدنى كفاءة إستخدامها، لاسيما أن أي توسعات زراعية جديدة تتوقف بالدرجة الأولي على ما يمكن توفيره وتدبيره من الموارد المائية المهدرة، حيث تكاد تنعدم إمكانيات تدبير موارد جديدة بقدر مناسب.

عمـر محمد الشوادفى

بسم الله الرحمن الرحيم.... أولاً أوجه الشكر إلى حضراتكم على هذا الحوار..... الأرض، والمياه هما أهم عناصر الإنتاج الزراعي. وبالنسبة للمياه هناك سوء إستخدام في إستخداماتها، حيث هناك تصريف للمياه في البحيرات، كما أن هناك إستخدامات للمياه في الملاهي والألعاب المائية..... وهناك مياه الصرف الزراعي التى ترمي في البحر المتوسط رغم وجود مساحات كبيرة من الأراضى في حاجة إليها... كما أن هناك مياه الصرف الصحي التى تلقى في النيل، ومن الأمثلة على ذلك " محطة أبو رواش للصرف الصحي" حيث تصرف مياهها دون معالجة في مصرف الرهاون ثم إلى فرع رشيد، وهو ما يعد مصدراً من مصادر تلوث هذه المياه، وما يتبعها من أمراض... وهناك محطات للصرف الصحي يزرع عليها الناس خضروات وفاكهة تباع في الأسواق.

وهناك سحب جائر من المياه الجوفية على طريق القاهرة/ الأسكندرية تسبب في هبوط مستوي المياه الجوفية مما دفع الدولة لمحاولة معالجة ذلك بعمل مآخذ على النيل تتكلف ٥,٤ مليار جنيه لمد الطريق الصحراوي بالمياه بقرض من البنك الدولي... وطبعاً الوقاية خير من العلاج... فلابد أن نحسن من سلوكياتنا في إستخدام المياه وفي الحفاظ على ثرواتنا ... فمصر فيها إمكانيات كبيرة لدول عظمى وتحقيق حياة كريمة لكل مواطن... ولكن المطلوب نقطة نظام,, فوسائل الإعلام من صحف وفضائيات — في أغلبها — لاتتصدي لأساليب وكيفية الإصلاح بقدر ما تشتمل عليه من محاولات لتوجيه إنتقادات للدولة.

محمد عبـاس

إن ما قاله د. وحيـد من وسائل للتوفير في المياه المستخدمة في الزراعة يعـد كافياً ... ولكنى أود أن أضيف بعض النقاط الصغيرة .... وزارة الزراعة تقوم بعمل تركيب محصولي تأشيري وفقا لمحددات موجودة وهى الأرض، وندرة المياه، وإحتياجات السوق... فقد حددت الوزارة- وعلى سبيل المثال- مساحة الأرز بنحو ١,١مليون فدان هذا العام إلا أن ما زرع فعليا بلغ ما يزيد عن ٢,٠مليون فدان... وعلى الرغم من تحديد حزام الأرز- من قبل وزارة الزراعة- في محافظات الوجه البحرى، فإن الأرز يزرع حاليا في أسيوط ، والمنيا، وبنى سويف ولايتم الإلتزام بالتركيب المحصولى التأشيري الذي تحدده وزارة الزراعة، وذلك بسبب مؤشرات السوق التى تتحكم في التركيب المحصولي الفعلى.

أما النقطة الثانية فتتصل بدور وزارة الزراعة في ترشيد إستخدامات المياه في الزراعة، فكما قال د. وحيد هناك إستنباط أصناف جديدة من الأرز قصير المكث في الأرض الزراعية حيث يستمر ٩٠ يوماً في الأرض بعد الشتل وهو ما يقلل كمية مياه الري التى تستخدم في ري الأرز بنسبة ٢٥٪... وأيضاً في هذه الجزئية، تتوسع

الوزارة في زراعة بنجر السكر في محافظات الوجه البحرى لكي تقلل من المساحات التى تزرع بالقصب في الوجه القبلى، وهى محددة بما لايزيد عن ٣٠٠ ألف فدان لإنتاج السكر وتشغيل مصانع السكر المتواجدة في هذه المحافظات... وإلى جانب ذلك أيضاً إستنباط الأصناف المرتفعة الإنتاجية، وخير مثال على ذلك الأصناف المرتفعة الإنتاجية من القمح والتى ساهمت في زيادة إنتاجية الفدان منه من ١٢أردب إلى ١٨ أردب للفدان، وهو ما يعنى في حقيقة الأمر إرتفاع إنتاجية وحدة مياه الري المستخدمة في زراعته.

أحمد برانيـة

إن زيادة العائد من وحدة المياه المستخدمة يمثل الوجه الآخر لتوفير المياه أو ترشيد إستخداماتها وبالنسبة لندرة المياه في مصر، فإن الإستزراع السمكى يعد من الفرص المتاحة لتعظيم العائد من وحدة المياه خاصة وأن الأسماك تستخدم المياه ولا تستهلكها. وبالتالى فإن الإستزراع السمكى يوفر الإمكانيات لإنتاج غذاء بروتينى دون إستهلاك لعنصر المياه النادرة... وعودة إلى ما سبق أن ذكرته من أرتفاع معدلات النمو في الأنتاج السمكي في السنوات الأخيرة... أشير إلى أن هذه القفزة الكبيرة في الإنتاج تحققت نتيجة النمو المتعاظم للإستزراع السمكي حيث أرتفعت مساهمته في إجمالي الإنتاج المحلى من الأسماك من ١٤٪ عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ٦٤٪ عام ٢٠٠٧. وساهمت مزارع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة في تحقيق هذه الزيادة، كما أستطاعت بعض هذه المزارع تحقيق معدلات إنتاجية قياسية وتطوير أساليب الاستزراع بشكل كبير.

وفي مصر يتم إعتماد المزارع السمكية على مياه الصرف الزراعي في معظم الأحوال، وذلك تطبيقا للقوانين المنظمة لإستخدامات المياه التى تطبقها وزارة الري، وهو ما قد يعرض الأسماك المنتجة (مع وجود إحتمالات تلوث هذه المياه) من هذه المزارع للتلوث. ومثل هذه التشريعات والقوانين تحتاج إلى إعادة نظر بحيث يسمح بإستخدام مياه الري في مشروعات الإستزراع السمكي ثم تنقل بعد ذلك إلى الإستزراع النباتى، وبهذا يمكن حماية الأسماك من التلوث وزيادة خصوبة المياه المستخدمة في ري حقول المحاصيل النباتية.

ويمكن تعظيم العائد من وحدة المياه من خلال الإستزراع السمكي من خلال أساليب ثلاث وهى: (١) تربية الأسماك في أقفاص سمكية في النيل وفروعه والترع الرئيسية، إلا أن هناك قيود غير مبررة على هذا الأسلوب بسبب إعاقة الملاحة النهرية وتلوث المياه، إلاُ أنه يمكن الرد على ذلك بوضع معايير، ومواصفات للأقفاص السمكية، وتحديد كثافتها حسب طبيعة المجري المائى، وكذلك وضع معايير للمحافظة على البيئة المائية، خاصة وأن هناك وسائل كثيرة مطبقة في العديد من الدول التى تستخدم هذا الأسلوب في إنتاج الأسماك.

ولذلك فإن وضع القيود على هذا النشاط الإنتاجى يقلل من إمكانيات الإستفادة من المياه النادرة. (٢) أما الأسلوب الثانى فيقوم على تكامل الإستزراع السمكي مع الإنتاج النباتى والحيوانى، وبما يعرف بالمزارع المتكاملة، ولدينا تجارب رائدة في هذا المجال في المزارع الصحراوية في وادي النطرون، وعلى إمتداد طريق القاهرة/ الأسكندرية الصحراوي، حيث يتم تربية الأسماك على المياه المتوفرة في المزرعة، ثم توجه من الأحواض السمكية إلى حقول البرسيم، والتى تربى الماشية على الإنتاج منه. (٣) أما الأسلوب الثالث فهو تربية الأسماك في حقول الأرز، حيث تم تحقيق معدلات إنتاجية مقبولة من تكامل تربية الأسماك مع زراعات الأرز، إلا أنه مع إدخال بعض أصناف الأرز قصيرة المكث في الأرض الزراعية- بغرض تقليل مياه الري المستخدمة في زراعات الأرز- تراجع هذا الأسلوب. ومع ذلك فهناك بعض المزارعين الذين أستطاعوا تخطى هذه العقبة عن طريق إستخدام أحجام مناسبة من الأسماك تتلائم مع الفترة القصيرة المتاحة لتربيتها في حقول الأرز، والوصول إلى الأحجام التسويقية.

ولذلك فإنه يمكن القول بأن الإهتمام بالإستزراع السمكي في مصر يحقق هدفين: الأول وهو تعظيم العائد من وحدة مياه الري المستخدمة، والثانى الإضافة إلى الإنتاج السمكي. وهو ما يستلزم وجود السياسات التى تزيل المعوقات الإدارية، وتوفير الحافز على الإستثمار في مشروعات الإستزراع السمكى.

ممدوح الشرقاوى

لقد قرأت في بعض الصحف- وأنا لست رجل زراعي — عن وجود ترسيبات للطمي في الأخوار المتواجدة على شواطئ بحيرة السد العالي خلف السد، وأنه لو قفلت هذه الأخوار يمكن تقليل الفاقد من المياه- وحسب ما ذكرته أحدي الصحف- بنحو ١,٥ مليار متر مكعب. كذلك أيضاً هناك الحديث عن المحاصيل المستهلكة للمياه، والرغبة في تخفيض المساحات المنزرعة بها- كالأرز والقصب — بغرض توفير المياه، ونسينا محصول آخر وهو الموز والذي يعد من المحاصيل شرهة الإستهلاك للمياه... كما أنه أصبح يزرع أيضا بالأراضى الرملية في الساحل الشمالي وغيرها من المناطق... أليس من الأجدي تخفيض المساحة المنزرعة بهذا المحصول أيضا ومنع زراعته بالأراضى الرملية لصالح زراعات القمح، والأذرة وغيرها.

ونقطة أخري أود أن أشير إليها... وهى ما يثار حاليا حول مقترح ممر التنمية، حيث يقال أن ممر التنمية هو مستقبل التنمية في مصر.... ونحن جالسون هنا في هذه الندوة نتكلم عن ندرة المياه، وندرة الأستثمار، وندرة كذا، فهل تتوافر لهذا المقترح مقومات تنفيذه وأولها توافر المياه اللازمة له؟.... قلنا أن توشكى هى مستقبل التنمية في مصر، وكذلك قلنا أن سيناء هى مستقبل التنمية... فما هى النتائج؟.... فقبل أن نفتح مجال

آخر في ممر التنمية ربما يستلزم إستثمارات بالمليارات علينا إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من توافر المقومات اللازمة لتنفيذه، وجدواه الإقتصادية والإجتماعية.....

سعاد الديب

إن ما سبق قوله عن تدوير مياه الصرف الزراعي، والصحي وإستغلالها في الزراعة كثيراً ما ينشأ عنها إنتاج غذائى ملوث يتسبب في وجود حالات مرضية نشاهدها في المستشفيات وهو ما يستلزم وجود الوعي لدي الجهات المعنية بالمسئولية الاجتماعية تجاه مستهلكى هذه الأغذية ومعالجة الأخطاء لتجنب آثارها السلبية على صحة المواطنين.

محمود عبد الحى

نرجو من أساتذتنا والخبراء المتخصصين في موضوع المياه أن يقوموا بدراسة ومعدلات السحب الآمن من المياه الجوفية فى مناطق الإستصلاح والإستزراع المختلفة.

حسن عبد الغفور

نحن نتحدث عن ندرة المياه وضرورة ترشيد الإستخدامات الزراعية منها فدعونا ننظر إلى الإسراف في إستخدامات المياه في المجالات الأخري. في طريقى لحضور هذه الندوة شاهدت السيارات تغسل الشوارع بالمياه، كذلك هناك ري الحدائق العامة والمنزلية، والإسراف المنزلي في إستهلاك المياه.... شركة المياه إذا ما أرادت إجراء عمليات صيانة أو إصلاح في خطوط المياه في منطقة ما تعلن على مستهلكى المياه في هذا الحي أو المنطقة إغلاق المياه، وعلى المواطن تخزين إحتياجاته.... فيقوم بتخزينها في البانيو أو غيره، ثم يتم تفريغها بعد ذلك في الصرف... أنها ثقافة التنوير في غير المفيد. هذا فإن تحديد حصة من المياه لكل فرد، ستجعله يدير أموره في حدود هذه الحصة.

نقطة أخري.. في إستصلاحنا للأراضى الصحراوية نوصى أو نشترط إستخدام نظم أو طرق الري المتطورة... ولكن مازالت إلى الآن تستخدم طريقة الري بالغمر كما هو مشاهد حول مدينة السادات... فأين هى الضوابط والرقابة على تنفيذ هذه الضوابط؟... ويمكن أن أضيف إلى ذلك أيضاً السحب الجائر من المياه الجوفية، وضرورة المتابعة، والإلتزام بعدد وأعماق الآبار المخطط تنفيذها في مناطق الإستصلاح.

إبراهيم حسن حميده

أشكركم على دعوتى لحضور هذه الندوة... وسوف أركز حديثى على الأزمة المائية، وهى أزمة مائية عالمية وليست مصرية فقط. وبالنسبة لمصر فمواردنا المائية تأتى من ثلاث مصادر أهمها مياه نهر النيل، وهى ليست محدودة بالحصة المعروفة ٥٥,٥ مليار متر مكعب فقط، بل هناك أيضاً محدودية توزيع لأن نهر النيل عبارة عن شريان يسير في أكبر المناطق إنخفاضاً، ولكى نوزع هذه المياه قام أجدادنا بعمل شرايين فرعية وهى الرياحات، ولكن مازالت بجوار وادي النيل، لأن نقل المياه خارج هذا الوادي في المناطق المرتفعة يحتاج إلى محطات رفع وقنوات توزيع، وهى عملية مكلفة جداً، وبالتالي كانت قاصرة على المشاريع التى تمت في مناطق وادي النيل وهى لا تتجاوز ٥٪ من مساحة مصر. وطبعاً هذه المياه يتواجد بها فاقد في مرحلة النقل والتوزيع- كما جاء ذكره في الورقة المعروضة- وهو ما يجب النظر إليه والعمل على التخلص منه أو تخفيضه قدر الإمكان بالوسائل اللازمة لذلك. أما عن تنمية هذه المياه- مياه نهر النيل- فكانت هناك مشاريع أعالى النيل التى كانت تهدف إلى زيادة مياه نهر النيل، وزيادة حصة منها بنحو ٤,٠مليار متر مكعب إضافية، إلا أن العمل بها توقف بسبب الحروب بدول الجوار... ومع توقف الحروب في دول الجوار، وتحسن العلاقات السياسية مع هذه الدول- كما هو ملموس اليوم- نتوقع أن يتم إستكمال هذه المشروعات، وبالتالى زيادة مواردنا من مياه نهر النيل.

أما عملية التخلص من الفواقد في مياه نهر النيل، وترشيد إستخداماته أو تحسين كفاءة نظم الري المستخدمة في وادي النيل، والدلتا، فأقول إننا لابد وأن نصل في يوم من الأيام إلى إستخدام نظم الري المرشد في هذه المناطق، وعلى الأقل في المساحات المزروعة بالفاكهة في البداية، ثم التدرج في التوسع في إستخدام هذه النظم. فلربما الفلاح غير متعود على إستخدام هذه النظم حاليا، لكن الأجيال القادمة ممكن أن تصل إلى عملية إقتصاديات المياه في الري تدريجياً.

أما بالنسبة لتدوير مياه الصرف الزراعي وإستخدامها في الزراعة، وعلى الرغم من أن بها نسبة ملوحة، إلا أنها جيدة ومقبولة حيث تصل نسبة الملوحة بها أو تقل عن ١٥٠٠ جزء بالمليون، وهذه ليست مشكلة. أما المشكلة هى الملوثات الموجودة في مياه الصرف الصحى. فالصرف الصحي الذى يدخل على المياه يسبب تلوثها، وبالتالى تلوث الزراعات التى تروى بها، وهذه المشكلة هى مسئولية سياسة زراعة الأراضى، حيث أن الأراضى التى تروي بمياه الصرف الصحي خصصت لكى يستصلحها الناس ويزروعها أشجار خشبية، إلا أنك حاليا لا تجد أشجار خشبية بها بل يزرعها الأهالي خضروات وبصل وغيره، وكل ذلك ينزل للمستهلك رغم ظهور التلوث على وجه الأرض.